ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 07 العدد: 04(2022) ص596-606

# الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي بين البناء والتأثير(تونس أنموذجا)

## *The political culture and democratic transition between construction and influence, tunisia as a model.*

عماد الدين رحماوي*
مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ( الجزائر)
rahmaoui.imadeddine@enssp.dz

د. لطفي خياري
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
( الجزائر)
khiari.lotf@ienssp.dz

**معلومات المقال**

تاريخ الارسال:
19 جانفي 2022
تاريخ القبول:
14 مارس 2022

**الكلمات المفتاحية:**
- ✓ الثقافة السياسية
- ✓ التحول الديمقراطي
- ✓ القيم السياسية
- ✓ الترسيخ

**الملخص:**

تعد الثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات مطلبا ضروريا من متطلبات التحول الديمقراطي، ذلك لأن حضور الديموقراطية وتكامل مقوماتها، أمر يتوقف على مدى تأصل وترسخ القيم والمعايير الديمقراطية في عقول وأذهان أفرادها.
فالحياة الديمقراطية مرهونة بأبعادها وبخلفياتها السياسية، التاريخية، والإجتماعية، وهو مايعكس الاهتمام المتزايد من أجل الوصول لنموذج تفسيري للديمقراطية، والبحث عن الآليات التي تدفع بعملية التحول الديمقراطي، وقد شهدت تونس تحولات سياسية، نسعى من خلال هذا المقال إلى تبيان دور عامل الثقافة السياسية في امكانية تحقيق التحول الديمقراطي في هذا البلد، وكشف أثر التغيير في الثقافة السياسة على الأفراد اتجاه العملية السياسية.

***Article info***

*Received*
*19 January 2022*
*Accepted*
*14 March 2022*

**Keywords:**
- ✓ *Political culture*
- ✓ *political values*
- ✓ *establishment*

***Abstract :***

*The political culture in any society is considered to be neccissity , and a need in democratic transition the presence of democracy and the integrity of its composants depends upon peoples minds, democracy life is directly related to the political,sociological and historical backgnound, his wil lets think of a model definition for democraty, and look for the modality of the democratical transition.*
*Tunisia a has witnessed political changes, in his peper we look for the impact of the possibility of the political culture in democratie change and display the impact of change in the term of individual political political culture to towards democracy.*

* المؤلف المرسل



AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

**مقدمة:**

يكاد يجمع المراقبون على اعتبار تونس المثال الوحيد والناجح على مستوى التحول الديمقراطي بعد الانتفاضات العديدة التي هزت المنطقة العربية، انطلاقا من كونها شهدت تحولا ديمقراطيا حافظ على مقومات وركائز الدولة، حيث أثبتت مختلف الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد منذ ثورة ال 14 يناير وما تلاها، أن المسار يتجه عموما نحو النجاح، ولكن لا تخلو هذه التجربة الفريدة من إشكاليات تطرح نفسها، وتلقي بظلالها حول مستقبل البلاد.

لقد ساهمت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية، في التأسيس لثقافة الحوار والوفاق، بغية ارساء وتعزيز وترسيخ الديمقراطية المنشودة، حتى صار الملاحظون يتحدثون عن استثناء تونسي فريد.

هنا تظهر أهمية موضوع الثقافة السياسية، و أثر الوعي السياسي في تمكين التحول الديمقراطي، من خلال ارتباطهما الوثيق بالنظام السياسي بوجه خاص، والحياة السياسية بوجه عام.

ومن هذا المنطلق تحاول هاته الورقة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف أثرت الثقافة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في تونس؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو البناء النظري للثقافة السياسية والتحول الديمقراطي؟
- ما هو أثر الثقافة السياسية في التحول الديمقراطي لتونس؟
- ما هي آفاق التحول الديمقراطي في تونس؟

تعد الثقافة السياسية من أهم المداخل والعناصر التي تزيد من الزخم السياسي وتعمقه، مما يجعل تبيان أثر وكيفية تأثيرها في التحول الديمقراطي يبنى على الفرضية التالية:

- إن بناء ثقافة سياسية ديمقراطية تعكس وعيا سياسيا للمجتمع، كفيل بانجاح عملية التحول الديمقراطي.

وللاجابة عن الاشكالية محل الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة، لتناسبهما و تحليل الموضوع، حيث يسمحان برصد وتتبع الحالة التونسية، لاسيما معرفة كيفية التأثير وارتباط متغيرات الدراسة ببعضها البعض، وقمنا بتقسيم المقالة إلى العناصر التالية:

-المحور الأول: مدخل مفاهيمي لمتغيرات الدراسة.

-المحور الثاني: الثقافة السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في تونس.

-المحور الثالث: آفاق التحول الديمقراطي في ظل الصعوبات والعراقيل.

تهدف هذه الدراسة لتبيان كيفية تأثير الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي، من خلال معرفة الأدوار التي لعبتها مكونات الطبقة السياسية في تونس بعدما شهدته البلاد من أحداث ومسارات سياسية منذ انطلاق شرارة ثورة الحرية والكرامة وما تلاها.

## 2.مدخل مفاهيمي لمتغيرات الدراسة: الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي

### 1.2ماهية الثقافة السياسية

يعود الفضل في ظهور مفهوم الثقافة السياسية political culture بالدرجة الأولى إلى المدرسة السلوكية، التي بذلت جهدا لصياغته وتطويره بغية تفسير جوانب كثيرة من النظم السياسية لاسيما: ألموند، وسيدني فيربا، لوسيان باي، ومن ثمة تبنته المدرسة التنموية كأحد العناصر الأساسية لتمييز مراحل نمو وتطور النظم السياسية وانتقالها من نظم تقليدية إلى أخرى حديثة.

قاموس إكسفورد عرف الثقافة السياسية على أنها:" الإتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، وتعد بمثابة معرفة متضمنة ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام، كما تتضمن اتجاهات ايجابية أو سلبية نحوه، وأيضا بالمثل أحكاما قيمية بشأنه". (شلبي، 2015، صفحة 15)


Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لوسيان باي lucien pay عرفها:" هي مجمل القيم الأصيلة والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوهر العملية السياسية". (علوان، 2009، صفحة 14)

ومنه فالثقافة السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بآراء الأفراد ومعتقداتهم وسلوكهم ومواقفهم اتجاه نظامهم السياسي.

في حين أن غابرييل ألموند وسيدني فيربا يشيرا للثقافة السياسية بأنها نمط خاص من التوجهات للأحداث السياسية في أي نظام سياسي محكم، أي أن الثقافة السياسية ليست هي كل ثقافة المجتمع وإنما هي الجانب السياسي من ثقافة المجتمع كما عرفها دونالد ديفين. (خطاب، 2004، صفحة 43)

وكتعريف إجرائي للثقافة السياسية فيمكن القول بأنها:" مجموعة المعايير والقيم السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقتهم بالسلطة السياسية والتي تتناسب مع المعارف والآراء والإتجاهات السائدة نحو تسيير شؤون السياسة، لتكوّن مجتمعة منظومة معتقدات ورموز وقيم تؤشر للكيفية التي يرى بها المجتمع مختلف الأدوار والضوابط والعلاقات السياسية بين الحاكم والمحكوم.

إن كل ثقافة تتخذ من المجال السياسي فضاءا معرفيا تهتم باتجاهاته ومسائله الكبرى، تتمثل في المحدد المعرفي الذي يشير الى طبيعة المعلومات والمعارف ذات الطابع السياسي، والمحدد العاطفي الذي يفيد نوعية العلاقة الممكنة بين المواطنين والقادة والمؤسسات، بالاضافة إلى المحدد القيمي الذي يمثل مختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسسات.

وباعتبار الثقافة السياسية معنية باتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي، نجد ألموند وفيربا قد استعارا فكرة مكونات الاتجاه: معرفي، سلوكي، انفعالي، وقاما بتصنيف نماذج الثقافة السياسية إلى ثلاث نماذج هي: ثقافة مشاركة، ثقافة تابعة، ثقافة محددة.

فحينما تكون اتجاهات المواطنين ايجابية نحو الموضوعات السياسية، فإن الثقافة السياسية في المجتمع تصنف على أنها ثقافة مشاركة، مثلما هو الحال في المجتمعات البريطانية والأمريكية.

أما إذا كانت استجابة المواطنين والأفراد للنسق السياسي سلبية، فإن الثقافة السياسية تصبح تابعة، ذلك لأنهم لا يمارسون أي تأثير في الموضوعات السياسية، وإنما يتأثرون فحسب.

و أخيرا حين لا يجد الفرد أي علاقة بينه وبين النسق السياسي، وليست له المعلومات الكافية، فإن الثقافة السياسية في هذه الحالة ثقافة محدودة، (خطاب، 2004، صفحة 44) لكن كتعقيب لهذا الطرح، ففضلا عن كون هذه التصنيفات هي تصنيفات لنماذج غير واقعية، فلا يوجد في المجتمع الواحد نموذج واحد، وعليه يصعب تفسير التنوع داخل الأمة الواحدة.

إن من خصائص الثقافة السياسية أنها ثقافة فرعية، فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر، بفعل انتشار القيم والمعتقدات، وقد تتعدل الثقافة تتدريجيا لكن بعمق، بمتغيرات طويلة الأمد في البنية الاجتماعية وبخط سير التطور الاقتصادي. (العبدلي، 2008، صفحة 51)

كما تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، ويتوقف حجم ومدى التغيير على عدة عوامل من بينها:

سيرورة التغيير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخب الحاكمة بقضية التغيير الثقافي وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع ومدى رسوخ القيم في نفوس الأفراد.

يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر المكونة للثقافة السياسية، سواء تلك التي تتبناها الدولة الثقافة الرسمية (ثقافة الحكام)،أو تلك التي يتبناها أفراد المجتمع(المحكومين) وهي الثقافة الغير رسمية ومن هذه العناصر:

_المرجعية: political reference وهي تعني الإطار الفكري والفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهي تفسر التاريخ وتحدد الأهداف والرؤى، وتبرر المواقف والممارسات وتكسب النظام القائم الشرعية. (وهبان، 2000، صفحة 134)



AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

_التوجه نحو العمل:

orientation to political action حيث يظهر جليا هنا الفرق بين التوجه العام الجماعي للعمل الذي يدفع للإحساس بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة المحيطة وقضاياها، وبين التوجه الفردي الذي بطبعه يميل لإعلاء شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية، مقللا من أهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين السياسي والاجتماعي.

_الإحساس الهوياتي:sense of identity يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء هو من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام، كما يدعم بقائه، ويمثل عامل مساعد لتخطي الأزمات والمتاعب التي تواجهه. (حرب، 2010، صفحة 74)

_التوجه نحو النظام السياسي: orientation to the political system إن الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له أو التعلق به من ضرورات الاحساس بالمواطنة، وما ترتبه من حقوق وواجبات، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة.

وعليه فأي نظام سياسي هو في حاجة إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه، فالحكم الفردي توائمه الثقافة السياسية التي لا تخرج عناصرها عن دائرة الخوف من السلطة والاذعان لها بالاضافة الى ضعف المشاركة وعدم الميل لها، وغياب الفرص لظهور المعارضة، في حين نجد أن الحكم الديمقراطي ميزته الأساسية ثقافة سياسية تمنح حقوق الانسان، وتقتنع بضرورة حماية الحريات، كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقاءه توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في ظل مناخ سياسي واجتماعي وثقافي يعد الانسان لتقبل فكرة وجود الرأي والرأي الآخر، ويسمح بوجود معارضة في إطار قواعد وأطر سياسية تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسي.

## 2.2ماهية التحول الديمقراطي

لقد تعددت المفاهيم الحديثة حول الديمقراطيةdemocracy بحثا وشرحا وتقصيا، فتم تعريفها بأنها التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل الوصول إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد، سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات في الانتخابات، وتوافر فرص المشاركة السياسية وتمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية والتعددية الحزبية والتمثيل النيابي ونظرية الفصل بين السلطات وحرية الرأي والتعبير.

أما عن التحول الديمقراطيdemocratic transition، فنجده يأخذ عديد الخصائص من مفهوم الديمقراطية، فقد عرفه صمويل هنتنغتون samuel huntington:" هو تلك العملية التي المعقدة التي تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة، تتصارع من أجل السلطة، وتتباين من حيث رؤيتها للديمقراطية، ايمانا وعداءا، وهو مسلك تطويري يتم فيه السير من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة، إلى نظام سياسي مغاير له مفتوح". (العرعير، 2017، صفحة 37)

فمن هذا التعريف، يتبين أن التحول الديمقراطي يتجه ليكون تطبيقا لقواعد وإجراءات تسمح بمشاركة موسعة، سواءا كانت لمؤسسات أو لجماعات أو لأفراد أو لموضوعات استنادا على معايير وقيم ديمقراطية لم تطبق من قبل، أو امتدادا لتشمل الكل بعد أن كانت مقتصرة على البعض، فهي عملية تتخذ بغية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

أما محمد عابد الجابري فيرى أنّ التحول الديمقراطي هو:" الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات، ولا تتداول فيه السلطة على أساس الأغلبية السياسية، إلى دولة يقوم كيانها على مرتكزات: حقوق الإنسان، ودولة المؤسسات، والتداول السلمي على السلطة. (بلقيز، 2011، صفحة 123)

و كتعريف إجرائي للتحول الديمقراطي:" هو عمليات وإجراءات يتم اتخاذها، بهدف الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام تعددي يسمح باقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس من الحرية،


Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة على أساس الاختيار الشعبي الحقيقي، بغية النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والاعتراف بوجود المعارضة وضمان حرية الرأي والتعبير.

_المداخل المفسرة للتحول الديمقراطي: لقد تعددت المداخل التي تفسر وتطرح قضايا التحول الديمقراطي بحثا ودراسة، من أهمها:

.المدخل التحديثي: وفي هذا المدخل يتم فيه الربط بين مفهوم الديمقراطية والتمية الإقتصادية، حيث برز هنا الباحث الإجتماعي الأمريكي مارتن ليبست martin lipset، وأوضح أن البلدان الأكثر ديمقراطية تتميز بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية عالية مقارنة مع البلدان التي تغيب فيها الديمقراطية. (الشويري، 2003، صفحة 289)

.المدخل الانتقالي: وركز هذا المدخل في تفسيراته للتحول الديمقراطي على العمليات السياسية ومبادرات مجموعات القوى السياسية ومساراتها.

فقد قام دانكورت روستو dankwart rustow باستخلاص المسار الذي يتيح للبلدان الوصول إلى الديمقراطية والذي يتضمن أربعة مراحل أساسية هي:

*تحقيق الوحدة الوطنية: وتبدأ هذه المرحلة بتشكيل هوية سياسية مشتركة لدى عامة الأفراد.

*مرحلة الصراع السياسي: وهنا تلد الديمقراطية من رحم الصراع، وليس نتاجا للتطور السلمي مما يؤدي إلى التوازن الإجتماعي.

*مرحلة القرار: وتأتي هذه المرحلة عندما تقبل الأطراف السياسية بالتنوع ضمن الوحدة الوطنية.

*مرحلة التعود: وتعني أنه تم التكيف والامتثال للقواعد الديمقراطية. (الشويري، 2003، صفحة 291)

آليات التحول الديمقراطي: يتم التمييز في آليات التحول الديمقراطي بين نوعين لازمين وهما آليات سلمية وآليات غير سلمية وهذا راجع إلى تمايز الأنظمة واختلاف نوعية الحكم والسلطة.

1_الآليات السلمية: وفي هذا النوع من الآليات يتم اللجوء إلى التحول من دون استعمال العنف، ويكون من طرف السلطة الحاكمة، وقد يتمثل في إجراء انتخابات أو تعديل للدستور. (محمد، 2017، صفحة 64)

ومنه يفهم، أن النخب الحاكمة تكون قد أدركت ضرورة اللجوء إلى هذا التغيير واستيعاب الأحداث وفهم الأوضاع المستجدة، وقد يكون انطلاقا من خارج السلطة الحاكمة، دون الحاجة إلى الإكراه والعنف بأنواعه، وذلك حين يرفض الشعب التعاون مع النظام بمختلف أجهزته.

كما نجد من بين الآليات السلمية التي تدعم التحول الديمقراطي آلية التداول على السلطة الذي يمثل مبدأ جوهريا، يلزم وجود صور للتنوع الحزبي والانتخابات الحرة والنزيهة بما يضمن تنافس سياسي حقيقي في وسط رأي عام مؤثر، ووسائل إعلامية تمارس بكل حرية وتقوم برقابة فاعلة.

2_الآليات غير السلمية: إذا لم يتم التحول بالطرق السلمية فهو بالضرورة سيسلك أسلوب العنف كآلية للتغيير، فقد تستخدم المجموعات النخبوية الانقلابات، أو العنف الجماهيري، أو الإكراه الشعبي. (محمد، 2017، صفحة 67) فاللجوء إلى العنف كأسلوب لإحداث التغيير سواء بين أفراد النخبة الحاكمة حين يتمثل ذلك في انقلاب عسكري، أو في ذلك السخط والرفض الجماهيري، الذي يكون قوة تعمل على تقويض أركان السلطة والنظام عن طريق انفجار شعبي.

**3.الثقافة السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في تونس**

في هذا المبحث نسعى لتوضيح الدور الذي لعبته الثقافة السياسية في أثناء عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال التطرق إلى رافدين اثنين من روافد الثقافة السياسية هما الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بالاضافة إلى أثر ثقافة المشاركة على الواقع التونسي.



AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

### 1.3الأحزاب السياسية

إن من مهام الأحزاب السياسية تأطير المواطنين وايجاد منفذ للفاعلين السياسيين للعمل والتأثير وإعداد الكوادر القادرة على إدارة الشأن العام، وهي من الناحية التنظيمية أطر قادرة على اجتذاب العناصر النوعية ومنحها الفرصة للقيادة وتصدر المشهد العام.

*الأحزاب السياسية political parties: لقد كان القانون المنظم للأحزاب عام1988 يسمح بانشاء الأحزاب شريطة العمل بما يتوافق مع الدستور والقوانين المنظمة، مع منع التسميات التي تقوم على أسس دينية وعرقية، حيث شهدت تونس على اثره ثلاثة أحزاب، ثم ارتفعت في عهد بن علي إلى ثمانية أحزاب، ورغم هذا ظل الحزب الحاكم التجمع الدستوري هو المسيطر على المشهد السياسي في البلاد، لتشهد الساحة السياسية طفرة حزبية لتتجاوز المئتين(200) في بداية سنة 2019.

وبالعودة لتتبع الأحداث، فقد أجريت أولى الإنتخابات عقب ثورة الكرامة يوم 23أكتوبر2011 وهو ماعرف بانتخابات المجلس التأسيسي(البرلمان المؤقت) الذي كلف بكتابة برلمان جديد، وعلى إثرها فازت حركة النهضة، وانتخب المجلس الوطني التونسي المنصف المرزوقي رئيسا مؤقتا للبلاد، غير أن البلاد ورغم تحقيقها انتقالا سلميا للسلطة، شهدت تواصلا للاحتجاجات الاجتماعية، وتصاعدا لأعمال العنف، وفي ظل هذه الظروف قادت أربعة منظمات حوارا وطنيا بين حركة النهضة وأحزاب المعارضة في أكتوبر2013 وانتهى بقبول الحركة ترك السلطة لحكومة تكنوقراط. (الرمضاني، 2017، صفحة 105)

وفي نهاية 2014 أجريت انتخابات تشريعية ورئاسية فاز فيها الباجي قايد السبسي بمنصب الرئاسة عن حزب "نداء تونس" الذي كان قد تأسس سنة 2012، حيث حصل على نسبة 55بالمئة متوفقا على منافسه المنصف المرزوقي، كما فاز هذا الحزب بأغلبية المقاعد متوفقا على حركة النهضة.

لقد شكل منطق الحوار الذي اتخذته القوى التونسية سبيلا لحل مشاكلها والقضاء على الأزمة، بالاضافة إلى لغة التفاهم والاتفاق والتحاور بغية وضع الضوابط القانونية والتشريعية، أهم العوامل التي ساعدت على تجاوز الصعوبات والمآزق السياسية، حيث أشركت جميع الأطياف والفواعل السياسية من اليساريين والإسلاميين والمنظمات المدنية والشخصيات السياسية.

و بعد العديد من التأجيلات بسبب عدم التوصل إلى توافق بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة والأحزاب حول قانون الانتخابات المحلية، عرفت تونس إجراء إنتخابات بلدية بعد طول انتظار، ضمن سلسلة من الانتخابات تهدف إلى تفعيل الباب السابع من دستور 2014، المتعلق باللامركزية والذي وضع أسسا للسلطة المحلية.

انتخابات شكلت فرصة لإعادة تقييم الساحة السياسية، ومدى تمثّل المواطن للعمل السياسي والطبقة السياسية في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد، ورغم نسبة الإقبال الضعيفة في هذه الانتخابات التي بلغت 35.60بالمئة مقارنة بالانتخابات التشريعية سنة2014 التي بلغت 64.70بالمئة، إلا أنها أفرزت بقاء حزبي النهضة ونداء تونس في طليعة الفائزين، مع عدم تمكن أي حزب سياسي من البروز كقوة ثالثة إلى جانبهما، فالتيار الديمقراطي احتل المرتبة الثالثة بنسبة لا تتجاوز 5بالمئة، تلته الجبهة الشعبية بنسبة3 بالمئة فقط.)نويرة, 2018)

### 2.3المجتمع المدني في تونس ودعم ثقافة المشاركة

*منظمات المجتمع المدني في تونسcivil society " : يعرف آلان ريتشاردز هذه المنظمات على أنها عبارة عن شبكة وخلية من التنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشأ بالإرادة الطوعية الحرة لأعضائها، خدمة للمصلحة أو قضية، أو تعبيرا عن قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد، مع استقلال نسبي عن سلطة الدولة، وملتزمة بالتسامح واحترام الآخرين. (مورو، 2007، صفحة 17)

إن أهمية المجتمع المدني تكمن في كونه آلية من آليات تحقيق المشاركة السياسية والعمل على تعبئة الأفراد وخلق الثقافة السياسية التي تؤكد على ضرورة نيل الحقوق والقيام بالالتزامات.



AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لقد قامت ثورة ال14 يناير بسبب الرغبة الجامحة للشعب التونسي بجميع أطيافه في استرداد حقوقه وحرياته المسلوبة، ورد الاعتبار لكرامته المهدورة زمن الاستبداد، لذا كان بناء المؤسسات الديمقراطية والعمل على افتكاك كامل الحقوق وتوسيع مساحة الحريات على رأس الأولويات في الفترة التي أعقبت التحول الديمقراطي، ففي هذا الاتجاه كان لمنظمات المجتمع المدني بمكوناتها المختلفة: الشبابية والنسائية، والحقوقية والعمالية حضورا بارزا، في محاولة للدفع بالجمهورية الجديدة.

إن القضايا المتعلقة بالتحول الديمقراطي خصوصا إصلاح المؤسسات الاعلامية والأمنية والقضائية وحقوق الانسان والمساواة، بالاضافة الى دعم قيم المواطنة، والتركيز على حرية الرأي والتعبير وبرامج التنمية والرشادة السياسية وتجفيف منابع الفساد والعمل الجمعوي شكلّت تحديات لمنظمات المجتمع المدني التونسية، نذكر منها: الإتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والإتحاد العام للطلبة، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، بالاضافة إلى نقابات المحامين، حيث دعمت هذه الفعاليات الحراك الثوري وكانت سببا في كنس القهر والتسلط بعد عقود من الصمود. (زايد، 2021، صفحة 521)

أتاح هذا المناخ الجديد في الساحة السياسية التونسية، ظهور العديد من الجمعيات التي تعبر عن تنوع ثقافي، إجتماعي،وإقتصادي ومناطقي للشعب التونسي، مما أدى إلى بروز الشباب والنساء واكتساح ميادين العمل المدني والجمعوي.

إن التهميش والعزلة اللذان كانا يميزان المناطق الداخلية التونسية، في جنوبها وغربها ووسطها، سرعان ما تبدد بظهور مجموعات جديدة ، تعمل على تمثيل هذه المناطق بانضمام جيل جديد من الشباب هدفه جملة موضوعات ملّحة، تجعل من المجتمع المدني شريكا فاعلا في التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

حيث شهدت أعداد الجمعيات عقب ثورة الحرية والكرامة كما يطلق عليها التونسيون تطورا كبيرا، مستندة على القوانين التي تتيح تشكيل الجمعيات، فبعدما كانت سنة 2010 تنشط حوالي 9969 جمعية تطور العدد ليصل إلى14966 جمعية سنة2012، ليصل إلى قرابة 19000 جمعية سنة 2019. (بلحاج، 2017، صفحة 154)

فقد تنوعت المجالات التي اكتسحتها هذه الجمعيات، فظهرت نقابات للقضاة، ونشطت عشرات الجمعيات المهتمة بتعزيز قدرات الشباب والعمل على إرساء قيم المواطنة والتوعية السياسية والإجتماعية، مستهدفة فئات كانت إلى وقت قريب عازفة عن الانخراط في العمل المدني ومقاطعة للعمل السياسي، وأخرى تهتم بمسائل الديمقراطية والحكامة والتشاركية والشفافية ومحاربة الفساد.

لقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا حاسما في الانتقال السياسي لتونس مابعد الثورة، فقد نجحت في دفع الحكومات المتعاقبة لاعتماد القوانين اللازمة للنهوض بوضعية حقوق الانسان، مثل قانون العدالة الانتقالية سنة2013، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام2017، وكذلك قانون مناهضة التمييز العنصري لعام2018.

شهدت تونس خلال سنة 2018 أكثر من 9آلاف تحرك ومظاهرة احتجاجية بمعدل 25 احتجاج في اليوم، وتميزت هذه المبادرات بالانفتاح والتوسع، ليتكرر هذا في السداسي الأول من سنة2019 التي شهدت قرابة 5آلاف تحركا احتجاجيا وفقا لما تم التصريح به من طرف المرصد الاجتماعي التونسي، حيث نجحت هذه الحركات الاحتجاجية في استقطاب عدد واسع من الشباب والفلاحين والأولياء ونشطاء حقوق الإنسان، والأساتذة والمعلمين والعمال وأصحاب الشهادات العاطلين، والأساتذة الجامعيين و الأطباء والصحفيين. (الحوريشي، 2019، صفحة 5)

ويعود نجاح الحركات الاحتجاجية في الوصول إلى هذه الفئات والشرائح، إلى خيبة الشارع التونسي في أحزابه السياسية التي فشلت في تجسيد الشعارات السياسية المرفوعة خلال الحملات الانتخابية وعدم تحقق الحد الأدنى من الوعود التي التزمت بها أمام الرأي العام.



AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

هيمنت أجواء الانتخابات الرئاسية والتشريعية على الحياة في تونس سنة 2019، فقد كانت سنة انتخابية بامتياز، خصوصا وأنها ترافقت ووفاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، مما عمق المخاوف من حصول فراغ سياسي في البلاد، واحتمال انهيار البلاد ودخولها الفوضى من جديد، هنا وجد المجتمع المدني نفسه معنيا مباشرة بالمسألة الانتخابية، لعديد الاعتبارات منها: أن الانتخابات هي الآلية التي ستمكن المواطنين من اختيار ممثليهم في مواقع المسؤولية والقرار، بالاضافة إلى أن المجتمع المدني معني بشكل مباشر وحيوي بتجنيب البلاد محاولات التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات، هذا دفع بالمنظمات المدنية نحو المساهمة في إنجاح الانتخابات وذلك بتأهيل المراقبين،وتشجيع المواطنين وبالأخص الشباب منهم على تسجيل أسمائهم في السجلات الانتخابية، وترويج ثقافة المواطنة على نطاق واسع، والتصدي لكل مظاهر التعصب وخطاب الكراهية واحتمال الانزلاق نحو العنف المادي واللفظي.

ففي هذا الاطار برزت عديد التنظيمات منها: منظمة عتيد، وشبكة مراقبون بتسخيرها لثلاثة آلاف متطوع، ومرصد شاهد، وجمعية شباب بلا حدود، وائتلاف أوفياء، وجمعية "أنا يقظ" التي شكلت تحالفا تحت مسمى "شركاء من أجل نزاهة الإنتخابات"، ضم 28 منظمة غير حكومية موزعة على التراب التونسي، كما سار الاتحاد التونسي للشغل في نفس هذا المسعى من خلال وضع أكثر من أربعة آلاف ملاحظ للانتخابات لضمان شفافيتها، وقامت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من جهتها برصد الانتخابات بالتعاون مع مختلف منظمات المجتمع المدني، في حين أن هيئة الاتصال والسمعي البصري اهتمت برصد وتتبع الفضاء الإعلامي وعلاقاته بالأحزاب والمترشحين، حيث فرضت عديد من العقوبات على المؤسسات الاعلامية التي خالف الضوابط القانونية والأخلاقية. (الحوريشي، 2019، صفحة 14).

لقد كان المجتمع المدني في الصفوف الأمامية لبناء نظام ديمقراطي تعددي يسمح بالتنوع، ولكن رغم هاته الجهود المبذولة خصوصا من المكونات الجديدة، فإن الجمعيات والمنظمات القديمة بقيت هي الأكثر بروزا وفعالية بحكم التراكمات التاريخية وقوة هياكلها، خصوصا الاتحاد العام التونسي للشغل الذي أصبح الرقم الصعب في المعادلة التونسية، لكن المنافسة التي تمثلها المنظمات الجديدة جعلت الكثير من المنظمات القديمة تدخل اصلاحات على هياكلها وقوانينها الداخلية لكي تثبت ديمقراطيتها وانسجامها مع المرحلة الجديدة التي تعيشها تونس.

## 4. آفاق التحول الديمقراطي في ظل الصعوبات والعراقيل

إن السؤال المؤطر لهذا المحور يتعلق بسبل إنجاح عملية التحول والوصول إلى الترسيخ الديمقراطي في ظل العراقيل والتحديات التي تشهدها البيئة السياسية في تونس؟

من المنطقي أن بداية الإجابة تكون بتحديد العراقيل والتعقيدات، حيث شهدت تونس جملة من العقبات والتصدعات السياسية تمثلت في الآتي:

### 1.4عراقيل وتحديات التحول الديمقراطي

لقد كان من نتائج أولى الإنتخابات التي شهدتها تونس عقب دستور 2014، وصول حزب جديد إلى السلطة، مطيحا بهيمنة سياسة الترويكا. (العرعير، 2017، صفحة 133) وهو الائتلاف الحكومي الرئاسي والبرلماني الذي سرعان ما انحل، وظهر في الساحة فجوة كبيرة بين الاسلاميين والعلمانيين واليساريين، بالاضافة الى الهجمات الارهابية وأعمال العنف والوضعية الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد، جعل الانقسامات السياسية تطفو الى السطح وتعقد من مسار المرحلة الانتقالية، فانحصرت الاهتمامات عن متابعة أجندة المرحلة الانتقالية، وهو ما أدى الى عرقلة عملية التحول.

إن من أهم معوقات بناء نظام جديد والتي تقف عائقا أمام عملية الترسيخ الديمقراطي نجد:

- الحركات والقوى المضادة للثورة: إن النظم الاستبدادية بطبيعتها العنكبوتية تعمل على إستخدام آلة الاعلام لتجميل صورة النظام وتدخل المال الفاسد في مصالح الحكم وتستقطب النخب لتتحول إلى أجهزة لتبرير سياسة النظام، ففي الحالة التونسية تظل بقايا الحزب


Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الحاكم سابقا المحور الذي يدور حوله ذاتيا وموضوعيا بقية القوى، التي أطاحت الثورة بمصالحها وتضررت مواقعها المادية والرمزية جراء ما أفرزه الانتقال الديمقراطي من قوى وأفكار وسياسات جديدة. (المولى، 2015، صفحة 2)

و لايقتصر الحديث هنا فقط على بقايا النظام القديم أو حلفائه أو المتعاملين معه بل يمتد ليشمل حتى بعض القوى الثورية التي قد تصل حد التناقض مع بعض القوى التي أفرزتها الثورة والذي يريد أن يتتبع الحركة المضادة للثورة سيقف على ذلك في وسائل الاعلام وفي العديد من خطابات التشكيلات الحزبية وفي مساحات القضاء.

- العراقيل الأمنية وتأثيراتها: إن المعيقات الأمنية تلقي بظلالها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها ظاهرتي الارهاب والعنف وهو ما يأثر على بناء المؤسسات الديمقراطية الناشئة وعلى الاستقرار السياسي حيث يؤدي إلى تعطيل وإرباك الحياة السياسية والاقتصادية.

فقد عرفت تونس ظاهرة الارهاب قبل ثورة 14 يناير لكنها كانت محدودة لم تؤثر بشكل كبير على البيئة التونسية حيث كانت العمليات الارهابية تتم على فترات زمنية متباعدة بمعدل عمل ارهابي كل ثمان سنوات.

لكن بسقوط نظام الرئيس بن علي صارت البيئة خصبة لانتشار مثل هذه الظواهر وطفت جماعات وأفكار متشددة مثل جماعة أنصار الشريعة وهي تيارات تنتمي إلى السلفية الجهادية حيث شهدت سنة 2013 انتشار الارهاب في تونس وعرفت البلاد عدة إعتداءات متكررة على رجال السياسة والفكر والمعالم الدينية والزوايا، وتطور الخطر الأمني بشكل مفزع في فترة زمنية وجيزة.

ومن أهم تلك العمليات والاعتداءات الارهابية:

- إغتيال المعارض التونسي بلعيد شكري في 06 فيفري 2013.
- إغتيال عضو المجلس التأسيسي محمد البراهمي يوم 25 جويلية 2013.
- أكثر من 40 جندي قتيل في جبل الشعانبي في سلسلة من الإعتداءات منذ أفريل 2013.
- 22 قتيل في تفجير لمتحف باردو في عاصمة تونس 18 مارس 2015.
- 38 قتيل في هجوم سوسة في 26 جوان 2015.
- هجوم بن قردان الذي خلف 20 قتيل يوم 18 مارس 2016.) ايلياغا(1 .p ,2018 ,

- العراقيل الإقتصادية والإجتماعية:

إن من البديهيات جدا حدوث الركود الاقتصادي والارتباك وتوقف السير الطبيعي للعملية الاقتصادية في حالة الثورات وأزمنة التوترات بسبب ما يرافق هذه الحالات من فوضى وإضطراب وإنهيار للانضباط العام.

حيث ورثت ثورة 14 يناير تركة إقتصادية ثقيلة كشفت عن حجم التناقض بين الخطاب السياسي لبن علي ونظامه والواقع الاقتصادي تونسي فنسبة نمو الاقتصاد كانت سلبية بلغت، وكشفت الارقام أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 700 الف عاطل بنسبة تمثل 18% من القوى العاملة الى غاية حدود 2018 حسب المعهد التونسي للاحصاء. (ilin instn, 2019)

بالاضافة الى تخفيض التصنيف الإئتماني السيادي لتونس إلى درجة عالية من الخطر بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد والمالية والمديونية الخارجية، وأصبحت تونس تقترض لسداد الديون ودفع أجور الموظفين.

لقد بلغ معدل النمو الإقتصادي في البلاد سنويا ما بين 2010 إلى 2019 نحو0.6 بالمئة، وحصل انكماش بنسبة 8.8، فضلا عن تأثر قطاع السياحة الذي كان يمثل 14% من الناتج الداخلي الخام.[25]



AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ويعلل خبراء الوصول إلى هذه المستويات الهزيلة للإقتصاد إلى عدم الاستقرار الحكومي، فقد تعاقبت تسع حكومات على السلطة بسبب التجاذبات السياسية.

أما إجتماعيا فقد تميزت الفترة التي تلت سقوط بن علي بوصول نسبة الفقر إلى 25% وفقا للمقاييس العالمية التي تحدد عتبة الفقر لدولارين يوميا للفرد الواحد، فالفقر يسود أغلب المناطق ماعدا الشريط الساحلي حيث ترتكز المشاريع التنموية والاستثمارات الداخلية والخارجية خصوصا في القطاع السياحي وترتفع نسبة الفقر في أغلب المناطق الداخلية خصوصا الجنوب والغرب والجنوب الغربي، هذا ما أوجد عدم مساواة إجتماعية وجهوية وهو ما تسبب في تصاعد حركات احتجاجية إجتماعية متصلة أساسا بالتنمية والشغل، تجددت في السنوات الأخيرة، لأن الدولة لم تقدم إجابات واضحة وعميقة لها.

### 2.4مستقبل التحول الديموقراطي في تونس

ليس هناك شك في أن الديمقراطية لا يمكن إستيرادها أو تصديرها جملة، بل ينبغي تحليلها وتحويلها وتفعيلها لتتلاءم والمكونات المحلية التاريخية والحضارية.

وفي نفس السياق هي ليست مفهوما جاهزا يمكن تفصيله على أي واقع بإضافة بعض التعديلات، أو قضية يمكن الاتفاق حولها وتحديد العناصر التي تشكلها، فآلية الديمقراطية في الواقع هي نتاج تراكم تاريخي وثقافي له سلوكياته وقيمته ونظرته للأمور، وهي في الوقت ذاته ليست نهاية التاريخ أو أمرا مثاليا، بل هي أفضل بكثير من الاستبداد، كل هذه العوامل تبين لنا أن من شروط التحول الديمقراطي والوصول إلى ترسيخ الديمقراطية، هو شرط قيام ثقافة سياسية لدى السلطة والمعارضة وإقترانها بظهور وعي جديد وتوسعة نطاق التعليم وحرية الرأي والتعبير والتداول السلمي للسلطة كل هذا يهدف لتفادي إنتكاسة وتعثر المسار الديمقراطي كما حدث للعديد من الدول التي عرفت تحولات ديمقراطية لم تكتمل، بسبب أو بآخر، فعليه ينظر للمكتسبات السياسية والتشريعية المنبثقة من الدستور التوافقي الذي أقرته القوى السياسية على أنه من أبرز الانجازات التي قامت بها تونس ما بعد الثورة، الذي أكد على الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، ولذا فما جاء به الدستور هي أولى الضمانات التي تؤكد على تأمين المسار الديمقراطي، والوقوف كمانع أمام عودة الممارسات السابقة، إضافة إلى ضرورة المضي قدما لاتخاذ التدابير التالية:

-الاستمرار في تحديد الأولويات السياسية، حتى وإن كان الخطاب يركز بشكل متزايد على الوضع الاقتصادي، كما يجب أن يشمل هذا الأمر استقلال القضاء والاصلاحات الإدارية.

-المساعدة في الدفاع عن حرية عمل منظمات المراقبة والصحفيين وجمعيات المجتمع المدني، مع تعزيز التنوع داخلها ومواجهة احتكارات الرأي العام عبر دعم منصات الأصوات الناقدة والأقليات.

بعد تسليط الضوء على الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، والوقوف على أثر حضور الثقافة السياسية في شتى مسارات البناء الديمقراطي، واعتبارها أحد أسس أركانه، يتأكد لنا أن إرساء قواعد الممارسة الديمقراطية لا تتم إلا عندما ترتقي الثقافة السياسية إلى مستوى قواعد وأسس العمل الديمقراطي بمبادئه ومرتكزاته ومضامينه، هذا ما سعت تونس الوصول إليه من خلال التركيز على الحوار والتوافق انطلاقا من الأرضية المشركة لجميع الفواعل، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وهو ما ينم على ثقافة ووعي سياسي حال دون وقوع صدامات وعزز مبدأ تداول السلطة، جعل المتتبعين يطلقون عليه الاستثناء التونسي، مقارنة بغيره من الدول.

وعليه ولتكريس ثقافة سياسية داعمة للتحول الديمقراطي يجب الأخذ بعين الإعتبار الآتي:

- التركيز على الوعي السياسي وثقافة المشاركة بغية اكساب الأفراد مهارات التعامل الواعي.
- ضرورة توفر الإرادة السياسية، والتركيز على المنظومة القيمية المجتمعية، وتقوية مؤسسات الدولة مما يتيح توسع رقعة الديمقراطية معاييرا وممارساتا عن طريق ضوابط قانونية.

وبالتالي، فإن بناء دولة ديمقراطية مرتبط أساسا بطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.


Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

## 5. قائمة المراجع:


- **المؤلفات:**

بلقيز عبد الإلاه(2011)، في الديمقراطية والمجتمع المدني، المغرب،افريقيا الشرق.

حرب وسيم(2010)،إشكاليات الديمقراطية والتنمية، بيروت، منشورات حلبي.

خطاب سمير(2004)،التنشئة السياسية والقيم،مصر، إيتيراك للطباعة والنشر.

العبدلي سمير(2008)، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية دراسة ميدانية،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

علوان حسين(2009)، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي،بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

شلبي سعد شاكر(2015)، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي، الأردن،دار زهران للنشر.

شكر عبد الغفار،محمد مورو(2008)، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية،بيروت،دار الفكر المعاصر.

الرمضاني مسعود(2017)،تونس:الانتقال الديمقراطي العسير،القاهرة،مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

الكيلاني محمد(2017)،الانتقال الديمقراطي مشروعان للدولة والمجتمع، تونس.

وهبان أحمد(2000)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

- **الأطروحات:** دياب العرعير، أماني، (2017)،الانتخابات والتحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري، القسم،مذكرة ماجستير، جامعة الازهر، غزة.

- **المقالات:**

الشويري يوسف(مارس2003)،الشورى والديمقراطية والليبيرالية والديمقراطية، المستقبل العربي

زايد إلهام،2021،المشاركة السياسية للمجتمع المدني وأثرها على التحول الديمقراطي،مجلة السياسة العالمية،05، 02،521.

الحورشي صلاح الدين(2019)، الحركات الاجتماعية والفضاء المدني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

- **مواقع الانترنيت:**

أسماء نويرة(12 جويلية2018)، الانتخابات البلدية ترسيخ للممارسات الديمقراطية، تاريخ الاسترداد 22 أكتوبر 2022 من:

http//www.arabreform.net/ar/publication

احصائيات تونس تم الاسترداد من:

Http//www.instn/ar/statistiqus/153

ايلياغا لولا(18-سبتمبر-2018)، مكافحة الارهاب في تونس طريق ممهدة بالنوايا الحسنة، تاريخ الاسترداد 20-أكتوبر-2022 من:

http//www.sarfeworld.org.uk/resources-arnews-analysis.

عزالدين عبدالمولى(4-فيفري-2014)،أضواء على التجربة التونسية، تاريخ الاسترداد 15-أكتوبر2022 - من:

Http://studies.aljazzera.net/ar/files/arabworlddemocraty2014




AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)